أثر تأمين الودائع على إدارة مخاطر الائتمان في البنوك: دراسة مقارنة

محمد منصور رمضان الزعنون

الملخص:

هدفت الدراسة إلى التعرف على أي نظام من نظم التأمين على الودائع هو الأكثر تأثيراً في تحسين إدارة مخاطر الائتمان للبنوك، وتحديد أسباب نجاح نظام تأميني عن آخر، وذلك بأسلوب تحليل السلاسل الزمنية وباختلاف أنواع نظم التأمين في عشرة دول حول العالم تمثل ثلاثة أنواع من الاقتصاديات الأكثر دخلاً والمتوسطة والأقل دخلاً، والتي أمكن جمع بيانات الدراسة عنها، واظهرت نتائج الدراسة أن تأثير تأمين الودائع على إدارة مخاطر الائتمان للبنوك يتباين فيما بين الدول باختلاف خصائص أنظمة التأمين، كما بينت النتائج أن أنظمة التامين التي تعتمد على طريقة القسط المتغير في احتساب أقساط التأمين، وتتميز باتساع صلاحياتها إلى مستوى "تخفيض المخاطر" هي الأنظمة الأكثر أثراً في تحسين إدارة مخاطر الائتمان.

وتوصي الدراسة السلطات النقدية أن تتبنى نظام التأمين على الودائع ذو طريقة القسط المتغير بمستوى صلاحيات يرتقي إلى "تخفيض المخاطر"، والتأكد من أن تطبيق النظام أياً كان نوعه لا يسمح بقيام البنوك المشاركة بزيادة درجة المخاطر التي تعمل عندها بمناسبة أن تطبيق النظام سوف يسمح للبنك بالحفاظ على أموال المودعين.

المنارة للاستشارات
ww

Abstract:

The main goal of the study is to identify which of Deposit Insurance Systems has the most impact to improve the Banks' credit Risk Management, and to identify the reasons of particular insurance system success than other, in order to reach a set of recommendations that may be useful when setting or modifying Deposit Insurance Systems. by using Cross-Sectional Analysis and time series over fifteen countries around the world representing three types of economies, the highest income, medium and lower-income, through which the study data have been collected.

The researcher found that: The impact of deposit insurance on Banks' credit Risk Management varies due to the variance of insurance systems' characteristics, and the cover limit, and the study found that. Insurance systems which depend on risk adjusted premium method to calculate the insurance premiums, and is characterized by wide range of powers that reaches reducing risks level- have the most impact to improve the Banks' credit Risk Management .**The study recommends** the monetary authority to adopts the risk adjusted type of deposit insurance system with level powers rise to " Risk Minimizer", and gets sute that whatever the applied system is, are not allowed participating banks to increase the level os risks they are working at, as the application of the insurance system will allow banks to keep depositors' money.

المنارة للاستشارات
ww

المقدمة:

تتلخص آلية عمل نظام التأمين على الودائع في أن يقوم كل بنك تجاري والمؤسسات المنضمة للنظام بدفع نسبة معينة من إجمالي الودائع التي لديه إلى جهة معينة ينشئها البنك المركزي أو يشارك في إدارتها، وفي حال تعثر البنك في رد الودائع لأصحابها تتولى هذه الجهة رد الودائع في حدود المبالغ المؤمن عليها، وتهدف هذه الأنظمة بشكل أساسي إلى تعزيز الاستقرار المصرفي وحماية أموال المودعين عند تعثر وإفلاس البنوك، مما يتطلب أن تساهم هذه الأنظمة في تحسين إدارة البنوك لمخاطرها وبخاصة مخاطر الائتمان حيث إن سوء إدارة هذا النوع من المخاطر يعتبر من أهم أسباب تعثر وإفلاس البنوك وحدوث الأزمات المصرفية التي تقوض الاستقرار المصرفي وتهدد أموال المودعين.

ويمكن تعريف الائتمان بانه الثقة التي يوليها البنك لشخص ما سواء كان طبيعيا أو معنويا، بأن يمنحه مبلغا من المال لاستخدامه في غرض محدد، خلال فترة زمنية متفق عليها وبشروط معينة لقاء عائد مادي متفق عليه، وبضمانات تمكن المصرف من استرداد قرضه في حالة توقف العميل عن السداد، وعلى مستوى البنك فإن الائتمان المصرفي يعتبر الاستثمار الأكثر قسوة على إدارة البنك نظراً لما يتحمله من مخاطر متعددة قد تؤدي إلى انهيار البنك وهو في ذات الوقت الاستثمار الأكثر جاذبية لإدارة البنك والذي من خلاله يمكن تحقيق الجزء الأكبر من الأرباح وبدونه تفقد البنوك دورها كوسيط مالي في الاقتصاد، وبناء عليه فان عملية ادارة مخاطر الائتمان لها اهمية خاصة في العمل المصرفي لان هذا النوع من المخاطر لا يمكن تجنبه بل يعتبر قلب الصناعة المصرفية، لذلك ينبغي تطوير وابتكار الادوات والاساليب المناسبة للتعامل معه بما يكفل تدنية آثاره والخسائر المحتملة نتيجة تحققه إلى أقل مستوى ممكن(عبد العزيز دغيم واخرون، ٢٠٠٦)

المنارة للاستشارات
ww

الجزء الأول: الإطار العام للدراسة

أولاً: مشكلة الدراسة:

شهد العالم خلال العقود الماضية العديد من الأزمات المالية والمصرفية التي أدت إلى إفلاس وتعثر العديد من البنوك حول العالم، ويقدر عدد هذه الأزمات (١٤٧) أزمة مصرفية خلال الأعوام (١٩٧٠-٢٠١١) في (١١٦) دولة حول العالم، وكان آخر هذه الأزمات الأزمة المالية العالمية في الولايات المتحدة (٢٠٠٨)، ويعتبر سوء إدارة المخاطر في البنوك وبخاصة المخاطر المالية من أهم الأسباب التي أدت إلى هذه الأزمات(Luc leaven,2012, PP24-26). وفي سبيل مواجهة الأزمات المالية والمصرفية وتعزيز درجة الثقة والاستقرار في القطاع المصرفي قامت العديد من الدول حول العالم بتبني وإنشاء أنظمة لتأمين الودائع تهدف من خلالها إلى طمأنة المودعين وحماية أموالهم في البنوك في حال تعرض أحد البنوك للتعثر والافلاس، بما يحد من تهافت المودعين على سحب ودائعهم وانتشار حالات الذعر المصرفي، الأمر الذي يساهم في تخفيف حدة الأزمات المصرفية في حال نشوئها. وقد لاحظ الباحث ارتفاع نسبة التسهيلات المتعثرة الى اجمالي التسهيلات في العام (٢٠١٤) على مستوى القطاع المصرفي ككل في عدد من الدول منها (هنغاريا ١٥.٦٢، البوسنة والهرسك ١٤.٠٣، بلغاريا ١٦.٧٥، روسيا ٦.٧) (IMF, eLibrary Data,2014) مما يشير إلى ضعف كفاءة عملية اتخاذ القرارات المتعلقة بالائتمان في هده الدول على الرغم من أن هذه الدول قد انشئت نظاماً لتأمين الودائع وتبنت اتفاقيات لجنة بازل للرقابة المصرفية، وفي ضوء ذلك تتمثل المشكلة الرئيسية للدراسة في ضعف إدارة مخاطر الائتمان في البنوك، ولمعالجة مشكلة الدراسة تم وضع التساؤلات التالية:

١- إلى أي مدى ساهم تطبيق نظام التأمين على الودائع في تحسين نسبة التسهيلات المتعثرة بعد المخصصات إلى رأس المال في البنوك؟

المنارة للاستشارات
ww

٢- إلى أي مدى ساهم تطبيق نظام التأمين على الودائع في تحسين نسبة التسهيلات المتعثرة الى اجمالي التسهيلات في البنوك؟

ثانياً: فروض الدراسة:

الفرض الرئيس: لا يوجد أثر معنوي للتأمين على الودائع على إدارة مخاطر الائتمان، وينبثق منه الفروض الفرعية التالية:

١- لا يوجد أثر معنوي لنسبة الودائع المضمونة إلى إجمالي الودائع الخاضعة للتعويض(X1) على نسبة التسهيلات المتعثرة بعد المخصصات إلى رأس المال(Y1).

٢- لا يوجد أثر معنوي لنسبة الودائع المضمونة إلى إجمالي الودائع الخاضعة للتعويض (X1) على نسبة التسهيلات المتعثرة إلى اجمالي التسهيلات (Y2).

ثالثاً: أهداف الدراسة:

الهدف الرئيسي للدراسة يتمثل في التعرف على أي نظام من أنظمة التأمين على الودائع في الدول محل الدراسة هو الأكثر تأثيراً في تحسين إدارة مخاطر الائتمان، ويتفرع من الهدف الرئيسي مجموعة من الأهداف الفرعية كما يلي:

١. التعرف على أثر التأمين على الودائع على إدارة مخاطر الائتمان في كل دولة من الدول محل الدراسة.

٢. تحديد أسباب نجاح نظام تأميني عن آخر من خلال المقارنة بين أثر التأمين على الودائع على إدارة مخاطر الائتمان للبنوك فيما بين الدول وذلك باختلاف خصائص أنظمة التأمين.

٣. تقديم مجموعة من التوصيات التي قد تكون ذات فائدة عند إنشاء أو تعديل أنظمة التأمين على الودائع لكي تساهم بدورها في تحسين إدارة مخاطر الائتمان.

المنارة للاستشارات
ww

رابعاً: أهمية الدراسة:

١- الأهمية النظرية:

- نظراً لندرة الدراسات المقارنة باللغة العربية في مجال التأمين على الودائع، فإن مثل هذه الدراسة ستمد المكتبة العربية بدراسة مقارنة عن أنظمة التأمين على الودائع، ومدى مساهمتها في تحسين إدارة مخاطر الائتمان في للبنوك وهي بذلك تسد الفجوة البحثية في هذا المجال.
- يعتبر موضوع التأمين على الودائع من الموضوعات المهمة التي طرأت على الأدبيات العلمية في العالم، ويحظى باهتمام واسع ومتابعة من قبل المؤسسات الدولية مثل (صندوق النقد الدولي، لجنة بازل للرقابة المصرفية، الجمعية الدولية لضامني الودائع، المنتدى الأوربي لضمان الودائع).

٢- الأهمية التطبيقية:

- تكتسب الدراسة أهميتها التطبيقية من الطبيعة المقارنة والتي يتناول فيها الباحث المقارنة بين عدد كبير نسبياً من الدول بلغ عشر دولة على مستوى العالم من بيئات اقتصادية وجغرافية متنوعة، وذات أنظمة تأمين متنوعة الخصائص.
- تعتبر مخاطر الائتمان من أهم وأكثر أنواع المخاطر التي تهدد عمل البنوك، حيث يعتبر الائتمان هو قلب الصناعة المصرفية وهو النشاط الرئيس المدر للدخل.

الجزء الثاني: الإطار النظري للدراسة

أولاً: مفهوم التأمين على الودائع:

يشير مفهوم التأمين على الودائع إلى حماية ودائع العملاء عن طريق تعويضهم كلياً أو جزئياً من خلال مساهمات البنوك المشتركة في صندوق التأمين على الودائع، إذا ما تعرضت الودائع للخطر، نتيجة تعثر البنك المودعة تلك

المنارة للاستشارات
ww

الودائع لديه، وتوقفه عن الدفع، ويتم التأمين عن طريق اشتراك البنوك في صندوق التأمين على الودائع، أي إن نظام التأمين على الودائع يقوم على أساس التعاون والتكافل بين وحدات الجهاز المصرفي مما يعزز ويرسخ الثقة لدى المودعين، وعلى ذلك تمثل الأقساط أو المساهمات أو الرسوم تكلفة التأمين وتعتبر من الأعباء التي يتحملها البنك في سبيل الحصول على الودائع، ومن ثم تدخل ضمن تكلفة الأموال الموظفة بمعرفة البنك.(فهمي، ٢٠٠١، ص٢٥)

ثانياً: أهداف نظام التأمين على الودائع:

تهدف أنظمة التأمين على الودائع إلى تحقيق جملة من الأهداف يعتبر أهمها: حماية أموال المودعين وتجنب حدوث حالة ذعر مالي بينهم عند تعرض أحد البنوك للتعثر والإفلاس، والحفاظ على سلامة المراكز المالية للبنوك وتفادي تعرضها للفشل والاعسار وبالتالي المحافظ على سلامة واستقرار الجهاز المصرفي، الى تحقيقها (سلطة النقد الفلسطينية، ٢٠٠٨، ص ص١٧-١٨)

ثالثاً: الخصائص المتاحة أمام الدول لتصميم أنظمة التأمين على الودائع:

بإمكان الدول أن تختار ما بين مجموعة من الخصائص عند تصميم نظام التأمين على الودائع بما يتوافق مع بيئتها المصرفية والأهداف الأساسية لإنشاء النظام، وفيما يلي توضيح أهم هذه الخصائص:

١. أسلوب تقدير الأقساط:

إذا اختارت الدول خيار التمويل المسبق فبإمكانها الاعتماد على طريقتين لتقدير الأقساط المستحقة على البنوك، وفقاً لما يلي (فهمي، ٢٠٠١، ص٥٧):

الطريقة الأولى: طريقة القسط الثابت: وفقاً لهذه الطريقة يكون البنك ملتزم بدفع قسط ثابت في أوقات محددة بغض النظر عن حجم البنك ودرجة المخاطرة التي يتعرض لها، وفي حال تأخر البنك عن ذلك الموعد يتحمل فوائد تأخير بمعدل فائدة معين، وتتميز هذه الطريقة بسهولة التطبيق وخاصة في الدول النامية التي تفتقر

المنارة للاستشارات
ww

إلى الكفاءات الخاصة بتقدير درجة المخاطر التي تتعرض لها البنوك، ويعاب عليها أنها تفتقر إلى تحقيق مبدأ العدالة بين البنوك، إذ إن جميع البنوك المؤمنة ستدفع قسط ثابت بغض النظر عن حجم البنك ودرجة المخاطرة التي يتعرض لها.

الطريقة الثانية: طريقة القسط المتغير (Risk Adjusted): وفقاً لهذه الطريقة يختلف قسط التأمين من بنك لآخر طبقاً لعدة معايير من أهمها درجة المخاطرة التي يتعرض لها البنك، حيث يتم فرض قسط مرتفع على البنوك ذات درجة المخاطرة العالية، وأقساط منخفضة على البنوك ذات درجة المخاطرة الأقل، ومن الصعوبات التي تعتري تطبيق هذه الطريقة هو صعوبة قياس درجة الخطر التي يتعرض لها كل بنك بخاصة في الدول النامية التي تفتقر إلى الكفاءات التي تستطيع أن تقوم بعملية تقدير قسط التأمين على أساس درجة الخطر، وكذلك اختلاف درجة الخطر التي يتعرض لها البنك الواحد من فترة لأخرى، ومن الأفضل من الناحية الفنية تطبيق معدلات متفاوتة، والسبب في ذلك أن الاختلاف يمثل حافزاً للبنوك على عدم الزيادة في المخاطر، إذ ليس من العدل أن تتحمل البنوك ذات المخاطر المحدودة نفس معدلات الأقساط التي تتحملها البنوك ذات المخاطر العالية، في حين أن الأخيرة تمثل تهديدا لنظام التأمين ذاته.

٢. صلاحيات نظام التأمين:

يتم تقسيم دول العالم وفقا لهذه الخاصية وفقاً للجمعية الدولية لضامني الودائع (IADI) إلى ما يلي(IADI, Glossary of Terms and Definitions,2016):

- **صندوق تعويض**: (Pay box only): أي صندوق دفع تعويضات فقط وتقتصر صلاحياته على تنظيم عملية دفع التعويضات المستحقة للمودعين عند تعرض أحد المصارف للتعثر والإفلاس، وتقدير قيمة الأقساط المستحقة على البنوك.

المنارة للاستشارات
ww

- **صندوق تعويض بالإضافة** إلى (Pay box plus): أي صندوق للتعويض بالإضافة إلى بعض الصلاحيات المتعلقة بعمليات التصفية مثل تقديم الدعم المالي.
- **تخفيض المخاطر** (Risk Minimizer): صلاحيات تمنح لنظام التأمين يكون لديه بموجبها سلطة تخفيض المخاطر الكلية التي تتعرض لها المصارف من خلال مجموعة من الوظائف تشمل تقييم المخاطر، صلاحيات كاملة للتدخل المبكر واتخاذ قرارات بالتصفية.

وفيما يلي الجدول التالي يوضح أهم الاختلافات في خصائص انظمة التأمين في دول مجتمع الدراسة.

جدول رقم (١)

الخصائص الرئيسية لأنظمة التأمين على الودائع في دول مجتمع الدراسة

اسم الدولة	صلاحيات النظام			التغطية		مصادر التمويل		طريقة احتساب الأقساط		أساس احتساب الأقساط		
	Risk Minimizer	Pay Box Only	Pay Box Plus,	تغطية العملات الأجنبية	تغطية ودائع فيما بين البنوك	قطاع خاص	مشترك	قسط ثابت	قسط متغير	Covered Deposit	Eligible Deposit	Total Deposits
اليونان		√		√		√			√		√	
فنلندا		√		√		√			√	√		
إستونيا		√		√		√		√			√	
البوسنة والهرسك			√	√		√		√			√	
روسيا			√	√			√	√		√		
بلغاريا			√		√	√		√			√	
صربيا			√	√	√	√		√		√		

المنارة للاستشارات
ww

هنغاريا		√		√			√		√		√	
تايوان	√			√			√		√		√	
هونج كونج		√		√			√		√		√	

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على (IADI, annual survey,2014)

رابعاً: مفهوم إدارة مخاطر الائتمان في البنوك:

١- **تعريف إدارة المخاطر**: "تنظيم متكامل يهدف إلى مجابهة المخاطر بأفضل الوسائل وأقل التكاليف وذلك عن طريق اكتشاف الخطر وتحليله وقياسه، وتحديد وسائل مواجهته مع اختيار انسب هذه الوسائل لتحقيق الهدف المطلوب" (عزمي وموسى، ٢٠٠٧، ص٥٥).

٢- **تعريف خطر الائتمان:** يعرف خطر الائتمان بأنه "احتمال الخسارة الذي قد ينتج عن عدم وفاء بعض المقترضين للالتزامات المستحقة عليهم والمترتبة على الاقتراض، سواء التي تخص فائدة أو أصل الدين المتفق عليهما في التواريخ المحددة بالكامل" فبالرغم من أن القروض هي أهم أنواع الاستثمارات في البنك تحقيقاً للعائد إلا أنها تتعرض لمخاطر كبيرة (لاشين، ٢٠١٣، ص١٤٩).

ويمثل النشاط الائتماني ركيزة العمل الأساسية للمؤسسات المالية المصرفية حيث إن النشاط الرئيسي للمؤسسات المالية هو إعادة إقراض الودائع بهدف تحقيق الأرباح، كما أن محفظة التسهيلات تشكل الجزء الرئيسي من الموجودات المدرة للدخل، لذلك فإن على إدارة البنك التعامل مع هذه المخاطر وتقبلها واتباع استراتيجيات وأدوات فعالة في إدارتها، ومن أمثلة مخاطر الائتمان أو القروض: مخاطر توقف المدين عن الوفاء بالتزاماته التعاقدية مع البنك، أو مخاطر التركز الائتماني، أو فشل البنك في تحديد جودة الأصول وما يترتب على ذلك من عدم تكوين المخصصات الكافية لتجنب تعرض أموال المودعين لخسائر غير محسوبة، هذا وتشمل المخاطر الائتمانية البنود داخل الميزانية مثل القروض

المنارة للاستشارات
ww

والبنود خارج الميزانية مثل خطابات الضمان و/ أو الاعتمادات المستندية (بن عجور وبوقرة، ٢٠٠٧).

٣: مسببات مخاطر الائتمان: وتتأتي المخاطر الائتمانية مما يلي: حسابات العملاء المكشوفة والمتجاوزة، تجاوز حدود التسهيلات الائتمانية القائمة، إفلاس العملاء، الامتناع عن السداد، الاحتيال الداخلي والخارجي والتزوير، أخطار ناشئة عن الضمانات أو الكفلاء أو تدهور قيمة الأوراق المالية الضامنة، أخطار ناشئة نتيجة عوامل داخلية مثل وجود خلل ناشئ عن عدم كفاية عمليات الرصد والتقييم لعمليات الإقراض، ضعف إدارة الائتمان بالبنك، كما قد تنشأ مخاطر الائتمان نتيجة عوامل داخلية مثل ضعف الإدارة المصرفية والأخطاء الإدارية والإضرابات العمالية التي من شأنها أن تؤثر على قدرة ورغبة العميل في السداد، أو نتيجة لمخاطر عامة (مخاطر نظامية) قد تصيب كافة القروض بصرف النظر عن ظروف العميل المقترض وذلك بفعل عوامل سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية يصعب التحكم بها والسيطرة عليها، مثل مخاطر التضخم و مخاطر تغير أسعار الفائدة.

(عبد السلام، ٢٠١٤، ص٥)

خامساً: مؤشرات قياس متغيرات الدراسة:

١. مؤشرات قياس المتغير المستقل (التامين على الودائع)

تم التعبير عن التامين على الودائع في هذه الدراسة في نسبة الودائع المضمونة إلى الودائع الخاضعة للتعويض (نسبة التغطية)، ويقصد بالودائع الخاضعة للتعويض تلك الودائع التي تقع ضمن نطاق تغطية نظام التامين على الودائع، وتحديدها عادة يستند إلى نوع الوديعة أو نوع المودع، و**يقصد بالودائع المضمونة** ذلك القدر من الودائع الخاضعة للتعويض عند تطبيق الحد الاقصى للتغطية وفقا لنظام التأمين، ويتم احتساب الودائع المضمونة على أساس جمع قيمة الودائع المضمونة بالكامل (التي تقل أو تساوي قيمتها حد التغطية)، وقيمة الودائع

المنارة للاستشارات
ww

المضمونة جزئياً وهي الودائع التي تزيد قيمتها عن حد التغطية المعلن، ويتم تعويضها وفقاً لحد التغطية فقط، بعبارة أخرى هي القيمة الفعلية للودائع التي سيستلمها المودعين من مؤسسة التأمين على الودائع في حال فشل البنك، وارتفاع أو انخفاض هذه النسبة يعتبر مؤشراً على سخاء نظام التأمين، كما أنها تقدم بياناً تفصيلياً لإدارة البنك عن قيمة الالتزام المالي لمؤسسة التأمين تجاه المودعين في البنك، وتحدد لإدارة البنك مستوى الحماية التأمينية التي تتمتع بها ودائع عملائه، وحجم التعويضات التي سيحصلون عليها في حال أفلس البنك أو تم تصفيته. (IADI, Glossary of Terms and Definition, 2016)

٢. مؤشرات قياس المتغير التابع (إدارة مخاطر الائتمان)

نظراً للطبيعة المقارنة للبحث فقد تم الاعتماد على مجموعة من مؤشرات السلامة المالية المعتمدة والمنشورة في صندوق النقد الدولي (IMF) لقياس وتفسير المتغيرات التابعة المعبرة عن إدارة مخاطر الائتمان، ومؤشرات السلامة المالية(FSIs) هي عبارة عن نسب مالية لرصد ومراقبة صحة ومتانة كامل القطاع المصرفي في الدولة، وبخاصة مؤسسات قبول الودائع والتي تتكون أغلبها من البنوك على اختلاف مسمياتها وأنواعها، وتتيح هذه النسب إمكانية التعرف على الوضع الراهن للبنوك، والتنبه إلى المخاطر الائتمانية المحيطة بالقطاع المصرفي، وفيما يلي توضيح هذه النسب:

١/٢: التسهيلات المتعثرة بعد المخصصات إلى رأس المال (Y1): يتم احتساب التسهيلات المتعثرة بعد المخصصات إلى رأس المال عن طريق أخذ قيمة التسهيلات المتعثرة مطروحاً منها قيمة المخصصات المحددة للتسهيلات كبسط للنسبة، ويتم احتساب رأس المال (إجمالي رأس المال والاحتياطيات) كمقام للنسبة، وهي مؤشر هام على قدرة رأسمال البنوك على تحمل الخسائر الناجمة عن القروض المتعثرة، وانخفاض هذه النسبة يعتبر مؤشراً إيجابياً كونه يدل على تراجع الأصول الرديئة، وزيادة قدرة رأس المال على مواجهة المخاطر

المنارة للاستشارات
ww

الائتمانية، وارتفاع هذه النسبة يعتبر مؤشراً سلبياً على أداء المصارف كونه يعكس تراجع الكفاءة في تحصيل الديون أو نقص رأس المال، أو كلاهما معاً.

٢/٢: التسهيلات المتعثرة إلى إجمالي التسهيلات (Y2): التسهيلات المتعثرة هي التسهيلات الائتمانية بجميع أنواعها والتي منحتها البنوك لبعض الزبائن في الماضي ولم يقم هؤلاء الزبائن بسداد قيمتها والفائدة المستحقة عليها في آجال استحقاقها، وبمرور الوقت تحولت حسابات هذه التسهيلات إلى حسابات راكدة، وتعتبر هذه النسبة من أبرز مؤشرات جودة الأصول التي تعكس درجة المخاطر في محفظة الائتمان، وتدني هذه النسبة يعكس ارتفاع درجة الكفاءة في اتخاذ القرار الائتماني، وارتفاع هذه النسبة يشير إلى رداءة محفظة الائتمان وتعتبر التسهيلات الائتمانية المكون الأهم في جانب الأصول، ويتكون بسط النسبة من التسهيلات المتعثرة التي مضى على استحقاقها أكثر من تسعين يوماً، ومقام النسبة من إجمالي التسهيلات بما فيها التسهيلات المتعثرة قبل المخصصات(IMF,2016).

سادساً: الدراسات السابقة:

تعتبر الدراسات السابقة هي الركيزة الأساسية التي يعتمد عليها الباحث للوصول إلى مشكلة الدراسة، وفيما يلي مجموعة من الدراسات البحثية التي ارتبطت بموضوع الدراسة للوقوف على أهم المشكلات والقضايا التي تناولتها تلك الدراسات والتعرف إلى أهم النتائج التي توصلت اليها.

١- دراسة (Davis and Obasi، 2009)

أهداف الدراسة: هدفت الدراسة إلى دراسة العلاقة بين التأمين على الودائع والمخاطر المالية للبنوك (مخاطر الائتمان، مخاطر السيولة، مخاطر رأس المال)

أهم النتائج التي توصلت اليها الدراسة: إن التأمين على الودائع يؤثر بشكل رئيسي على مخاطر البنوك من خلال علاقته بالربحية وجودة الأصول ولا يوجد أثر لتأمين الودائع على مستويات السيولة ونسب كفاية رأس المال،

المنارة للاستشارات
ww

وأن خصائص تصميم نظام التأمين لها آثار مختلفة على مؤشرات السلامة المالية.

٢- دراسة (Claudia and others,2014)

أهداف الدراسة: هدفت الدراسة إلى تفحص إذا ما كانت زيادة الودائع المؤمنة والتي تمت على أثر الخطوات الطارئة التي اتخذتها الولايات المتحدة لتعزيز الاستقرار الاقتصادي في العام (٢٠٠٨) أدت إلى أن تصبح البنوك اكثر مخاطره.

أهم النتائج التي توصلت اليها الدراسة: بينت النتائج أن بعض البنوك زادت فيها نسبة الودائع المضمونة بشكل أكبر مقارنة بغيرها من البنوك ، والبعض الآخر كانت هناك زيادة طفيفة في نسبة الودائع المضمونة، بالنسبة للبنوك التي زادت فيها نسبة الودائع المضمونة بشكل أكبر، فقد زادت من استثمارها في القروض العقارية التجارية الخطرة وأصبحت مخاطرة أكثر مقارنة بالبنوك الأقل تأثراً بالزيادة في الودائع المضمونة.

٣- دراسة (زاير، ٢٠١٥)

أهداف الدراسة: هدفت الدراسة الى التعرف على مدى تأثير إنشاء نظام لتأمين الودائع في العراق على استقرار الجهاز المصرفي.

أهم النتائج التي توصلت اليها الدراسة: إن تطبيق نظام للتأمين على الودائع في العراق يعتبر من أفضل السبل لتحقيق الاستقرار المصرفي، ورفع قدرة المصارف على جذب مزيد من المدخرات وعلاج ظاهرة التسرب النقدي، وان النظام سوف يسهم في تعزيز ثقة الجمهور العراقي بالمصارف التجارية.

٤- دراسة (Felipe Aldunate, 2015)

أهداف الدراسة: تفحص أثر تأمين الودائع على : نمو المصارف، المخاطر، الفشل البنكي، بالمقارنة ما بين ثمان ولايات امريكية في الاعوام (١٩٠٧-١٩١٧) حيث لم يكن تم تطبيق نظام التأمين الفيدرالي الموحد في حينه.

أهم نتائج الدراسة: معدلات نمو الودائع والأصول كانت مرتفعة في البنوك المؤمنة مقارنة بالبنوك الغير مؤمنة والتي تتواجد في ولايات لا تطبق تأمين الودائع، و لا يوجد أثر لتأمين الودائع على مخاطر البنوك أو

المنارة للاستشارات
ww

معدلات الفشل، أسعار الفائدة على الودائع في البنوك المؤمنة أقل مقارنة بالبنوك الغير مؤمنة.

الجزء الثالث: منهجية واسلوب الدراسة

أولاً: منهج الدراسة:

تم الاعتماد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي الذي يهتم بدراسة الظاهرة والتعبير عنها كمياً وكيفياً وتحليلها للوصول إلى الاستنتاجات الدقيقة حول الظاهرة وتفسيرها، وبسبب طبيعة الدراسة وأهدافها تم الاعتماد والاستعانة بالمنهج المقارن الذي يعتمد على المقارنة في دراسة الظاهرة حيث يبرز أوجه الشبه والاختلاف فيما بين ظاهرتين أو أكثر.

ثانياً: انواع البيانات ومصادر الحصول عليها:

تم الاعتماد على البيانات الثانوية المنشورة أو غير المنشورة لأغراض معالجو مشكلة الدراسة وتحقيق اهدافها، ولتكوين الإطار النظري للدراسة تم الاعتماد على الكتب العربية والأجنبية والمجلات والدوريات والأبحاث العلمية، بالإضافة إلى التقارير والمسوحات الصادرة عن مؤسسات تأمين الودائع، وصندوق النقد الدولي، والجمعية الدولية لضامني الودائع، ولتكوين الإطار العملي تم الاعتماد على البيانات الكمية المنشورة أو غير المنشورة الخاصة بمتغيرات الدراسة وتم الحصول على البيانات الخاصة بالمتغير المستقل(نسبة الودائع المضمونة إلى الودائع الخاضعة للتعويض) من الدول محل الدراسة من خلال التواصل عبر البريد الالكتروني مع مؤسسات التامين على الودائع في هذه الدول، وتم الحصول على البيانات الخاصة بالمتغيرات التابعة (نسبة التسهيلات المتعثرة بعد المخصصات إلى راس المال ونسبة التسهيلات المتعثرة الى اجمالي التسهيلات) لأغلب الدول من المكتبة الالكترونية لصندوق النقد الدولي (IMF)

المنارة للاستشارات
ww

والمتوفرة على الموقع الالكتروني لصندوق النقد الدولي(www.imf.org) باستثناء بيانات تايوان حيث تم الحصول عليها من البنك المركزي في تايوان نظراً لعدم توفرها على موقع صندوق النقد.

ثالثاً: أداة الدراسة والاساليب الاحصائية:

اعتمد الباحث على اسلوب تحليل السلاسل الزمنية للبيانات الكمية الخاصة بمتغيرات الدراسة لسلسلة زمنية تبلغ مدتها عشر سنوات تبدا من (٢٠٠٥/١٢) وتنتهي في (٢٠١٤/١٢) وتم تحليل ومعالجة البيانات التي امكن جمعها باستخدام البرنامج الاحصائي (SPSS) والبرنامج الاحصائي (Minitab) من خلال اختبارات التوزيع الطبيعي(Kolmogorov-Smirnov) و(Shapiro-Wilk) و معامل ارتباط بيرسون، والانحدار الخطي البسيط.

رابعاً: مجتمع الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من عشرة دولة حول العالم والتي أمكن جمع البيانات المطلوبة حولها، يوضحها الجدول التالي:

جدول رقم (٢)

مجتمع الدراسة ومصادر الحصول على البيانات

م	الدولة	مصادر الحصول على البيانات للمتغيرات المستقلة	مصادر الحصول على البيانات للمتغيرات التابعة
١	البوسنة والهرسك	Deposit Insurance Agency of Bosnia and Herzegovina	IMF
٢	بلغاريا	Bulgarian Deposit Insurance Fund	IMF
٣	إستونيا	Tagatisfond Guarantee Fund [Estonian Deposit Guarantee	IMF

المنارة للاستشارات
ww

	Fund]		
IMF	[Deposit Guarantee Fund]	فنلندا	٤
IMF	Hong Kong Deposit Protection Board	هونج كونج	٥
IMF	National Deposit Hungary Insurance Fund of	هنغاريا	٦
IMF	Hellenic Deposit and Investment Guarantee Fund, Annual Reports	اليونان	٧
IMF	Russian Deposit Insurance Agency	روسيا	٨
IMF	Deposit Insurance Agency of Serbia	صربيا	٩
(CDIC)	Central Deposit Insurance Corporation (CDIC),	تايوان	١٠

المصدر: من إعداد الباحث.

الجزء الرابع: اختبار الفروض وتحليل البيانات

يتضمن هذا الجزء من الدراسة عرضاً لاختبارات التوزيع الطبيعي التي تمت على البيانات لتبيان مدى اعتداليتها، وعرضاً لاختبار الفروض وتحليل وتفسير النتائج، وقد استخدم الباحث لاختبار الفروض وتبيان أوجه العلاقات بين المتغير المستقل والمتغيرات التابعة اسلوب تحليل السلاسل الزمنية باستخدام اختبار الانحدار الخطي البسيط.

اولاً: اختبارات التوزيع الطبيعي:

اعتمد الباحث على اختباري (Kolmogorov-Smirnov) و(Shapiro-Wilk) ومعاملي التفرطح (Kurtosis) والالتواء (Skewness)

المنارة للاستشارات
ww

لاختبار طبيعة توزيع البيانات لكل المتغيرات محل الدراسة ولكل الدول محل الدراسة، وتبين أن غالبيتها تتبع التوزيع الطبيعي باستثناء ما يلي:

الدول (بلغاريا، إستونيا، اليونان، تايوان) في نسبة الودائع المضمونة إلى الودائع الخاضعة للتعويض (X1)، الدول (بلغاريا، فنلندا، هونج كونج، روسيا، صربيا) في نسبة التسهيلات المتعثرة بعد المخصصات إلى رأس المال(Y1). الدول (البوسنة والهرسك، بلغاريا، فنلندا، هنغاريا، اليونان) في نسبة التسهيلات المتعثرة إلى إجمالي التسهيلات(Y2). ولقد تم معالجة بيانات تلك الدول المشار إليها باستخدام تحويلة جوهانسون (Johnson Transformation)، وتم اختبار البيانات قبل التحويل وبعد التحويل باستخدام اختبار(Anderson-Darling) وكانت مستوى دلالة الاختبار أكبر من (0.05) بما يدل على أن البيانات في كافة الدول أصبحت تتبع التوزيع الطبيعي، الجدول من رقم (٣-٥) توضح ذلك.

جدول رقم (٣)

اختبارات التوزيع الطبيعي لنسبة الودائع المضمونة إلى الودائع الخاضعة للتعويض

Skewness	Kurtosis	Shapiro-Wilk			Kolmogorov-Smirnov[a]			country
		Sig.	df	Statistic	Sig.	df	Statistic	
-0.363	-1.44	0.124	10	0.878	0.198	10	0.217	البوسنة الهرسك
-0.729	-1.187	0.047	10	0.842	0.070	10	0.253	بلغاريا
-1.065	-1.051	0.000	10	0.663	0.000	10	0.414	إستونيا
-0.509	-0.357	0.768	10	0.958	0.200*	10	0.134	فلندا
-0.047	-2.314	0.016	10	0.804	0.123	10	0.236	الهونج كونج
-0.684	-1.169	0.087	10	0.865	0.200*	10	0.197	هنغاريا
-0.684	-1.395	0.012	10	0.794	0.028	10	0.277	اليونان
-0.739	-0.682	0.283	10	0.910	0.200*	10	0.214	روسيا
-0.991	-1.246	0.000	10	0.675	0.003	10	0.327	صربيا
-0.38	-1.688	0.100	10	0.870	0.042	10	0.267	تايوان

***This is a lower bound of the true significance.**

[a]Lilliefors Significance Correction.

المنارة للاستشارات
ww

جدول رقم (٤)

اختبارات التوزيع الطبيعي لنسبة التسهيلات المتعثرة بعد المخصصات إلى رأس المال (Y1)

Skewness	Kurtosis	Shapiro-Wilk			Kolmogorov-Smirnov[a]			Country
		Sig.	df	Statistic	Sig.	df	Statistic	
0.857	1.179	0.316	10	0.915	0.200*	10	0.179	البوسنة الهرسك
0.022	-2.141	0.030	10	0.826	0.096	10	0.243	بلغاريا
0.324	-1.492	0.316	10	0.915	0.200*	10	0.178	إستونيا
-0.713	-1.585	0.007	10	0.775	0.009	10	0.306	فلندا
0.048	-2.241	0.030	10	0.827	0.200*	10	0.214	الهونج كونج
-0.102	-1.796	0.240	10	0.904	0.200*	10	0.184	هنغاريا
0.767	-1.212	0.040	10	0.836	0.140	10	0.231	اليونان
-1.02	-0.327	0.041	10	0.838	0.017	10	0.290	روسيا
-0.477	-1.873	0.015	10	0.800	0.057	10	0.258	صربيا
0.148	-1.762	0.219	10	0.900	0.200*	10	0.180	تايوان

*This is a lower bound of the true significance.

[a]Lilliefors Significance Correction.

جدول رقم (٥)

اختبارات التوزيع الطبيعي لنسبة التسهيلات المتعثرة إلى اجمالي التسهيلات(Y2)

Skewness	Kurtosis	Shapiro-Wilk			Kolmogorov-Smirnov[a]			country
		Sig.	df	Statistic	Sig.	df	Statistic	
-0.018	-2.184	0.038	10	0.834	0.154	10	0.227	البوسنة الهرسك
0.030	-2.231	0.012	10	0.793	0.095	10	0.244	بلغاريا
0.613	-1.103	0.152	10	0.886	٠.200*	10	0.170	إستونيا

المنارة للاستشارات
ww

فلندا	0.319	10	0.005	0.653	10	0.000	7.413	2.582
الهونج كونج	0.202	10	٠.200*	0.914	10	0.309	-1.039	0.597
هنغاريا	0.220	10	0.186	0.840	10	0.044	-2.053	0.140
اليونان	0.231	10	0.139	0.810	10	0.019	-0.663	0.991
روسيا	0.188	10	٠.200*	0.914	10	0.308	-1.175	0.116
صربيا	0.226	10	0.158	0.883	10	0.140	-1.782	0.031
تايوان	0.234	10	0.128	0.863	10	0.082	-1.738	0.403

*This is a lower bound of the true significance.

[a]Lilliefors Significance Correction.

ثانياً: اختبار الفروض:

اختبار الفرض الرئيسي والذي ينص على انه: لا يوجد أثر معنوي للتأمين على الودائع على إدارة مخاطر الائتمان، وفيما يلي الجدول التالي يوضح معاملات الانحدار المعيارية بين متغيرات الفرض.

جدول رقم (٦)

أثر المتغير المستقل (X1) على المتغيرات التابعة (Y1,Y2)

معاملات الانحدار المعيارية للمتغير المستقل مع المتغير التابع Y1			معاملات الانحدار المعيارية للمتغير المستقل مع المتغير التابع Y2		
الدولة	X1	R2	F-test	X1	R2	F-test
البوسنة الهرسك	0.67*	0.46	6.8	0.93**	0.86	51.0
بلغاريا	0.91**	٠.٨4	40.6	0.89**	0.78	29.3
إستونيا	0.70**	٠.٥٠	7.9	0.75*	0.56	10.3
فلندا	0.78**	٠.٦٢	12.8	-	-	-
هونج كونج	-0.83**	٠.٦٨	17.2	-0.75*	0.56	10.2
هنغاريا	0.92**	٠.٨6	47.5	0.82**	0.67	16.3
اليونان	0.92**	٠.٨5	44.1	0.85**	0.72	20.7

المنارة للاستشارات
ww

روسيا	0.9٣**	0.87	52.5	0.98**	0.96	24.4
صربيا	0.91**	0.83	39.3	0.95**	0.90	67.5
تايوان	-0.95**	0.91	76.8	-0.94**	0.89	64.7

* تعني أن المتغير له دلالة إحصائية عند مستوى ٠.٠٥.

** تعني أن المتغير له دلالة إحصائية عند مستوى ٠.٠١

١- **اختبار الفرض الفرعي الاول والذي ينص على أنه** : لا يوجد أثر معنوي لنسبة الودائع المضمونة الى الودائع الخاضعة للتعويض(X1) على نسبة التسهيلات المتعثرة بعد المخصصات الى رأس المال (Y1). ومن جدول معاملات الانحدار تبين ما يلي:

يوجد أثر معنوي لنسبة الودائع المضمونة الى الودائع الخاضعة للتعويض (X1) على نسبة التسهيلات المتعثرة بعد المخصصات الى راس المال (Y1) في (البوسنة الهرسك، بلغاريا، إستونيا، فلندا، هونج كونج، هنغاريا، اليونان، روسيا، صربيا، تايوان) وبناء عليه يرفض الفرض العدمي ويقبل الفرض البديل.

٢- **اختبار الفرض الفرعي الثاني والذي ينص على أنه**: لا يوجد أثر معنوي لنسبة الودائع المضمونة الى الودائع الخاضعة للتعويض على نسبة التسهيلات المتعثرة الى اجمالي التسهيلات (Y2)، ومن جدول معاملات الانحدار تبين ما يلي:

يوجد أثر معنوي لنسبة الودائع المضمونة الى الودائع الخاضعة للتعويض (X1) على نسبة التسهيلات المتعثرة الى اجمالي التسهيلات (Y2) في (البوسنة الهرسك، بلغاريا، إستونيا، هونج كونج، هنغاريا، اليونان، روسيا، صربيا، تايوان) ولا يوجد أثر في فنلندا ، وبناء عليه يتم قبول الفرض جزئياً.

٣- **التعليق على النتائج المتعلقة باختبار الفروض:**

- لاحظ الباحث أن المتغير المستقل في جزء كبير من الدول يرتبط بعلاقة يؤثر طرديا على المتغيرات المعبرة عن إدارة مخاطر الائتمان (Y1,Y2) في (البوسنة والهرسك، إستونيا، فنلندا، بلغاريا، هنغاريا، اليونان، روسيا، صربيا)، وبالرجوع إلى البيانات الأصلية، وجد أن

المنارة للاستشارات
ww

متغيرات الفرض الأول لهذه الدول شهدت اتجاهاً عاماً بالزيادة خلال سنوات الدراسة، ووجد أن هذه الدول تعاني من ارتفاع في مخاطر الائتمان باستثناء إستونيا وفنلندا، وهذا يشير إلى أن التأمين على الودائع أدى إلى نتائج عكسية على صعيد تعزيز نزعة البنوك في هذه الدول إلى اتخاذ قرارات عند مستويات مرتفعة من المخاطر الائتمانية، وربما يكون السبب في ذلك بروز المخاطر المعنوية المرافقة لأنظمة التأمين على الودائع- استغلال البنوك للحماية التأمينية للودائع- في الدخول في عمليات ائتمانية مرتفعة المخاطر اعتماداً على أن الحكومة ستتحمل نتائج الخسائر، دون اتخاذ خطوات تصحيحية من قبل الجهات المسئولة في هذه الدول.

- تبين من النتائج أن المتغير المستقل يؤثر عكسياً على المتغيرات المعبرة عن إدارة مخاطر الائتمان (Y1,Y2) في (هونج كونج، تايوان) وبالرجوع إلى البيانات الأصلية لهذه الدول وجد أن الاتجاه العام لمتغيرات التأمين في (هونج كونج، تايوان) كان نحو التصاعد ومتغيرات إدارة مخاطر الائتمان (Y1,Y2) شهدتا اتجاها عاماً بالتناقص، ويتبين من البيانات الاصلية أن هونج كونج وتايوان تنخفض فيهما النسب المعبرة عن إدارة مخاطر الائتمان بشكل كبير، مما يشير إلى أن التأمين على الودائع أثر ايجابياً في تحسين كفاءة عملية اتخاذ القرارات المتعلقة بالائتمان المصرفي في هذه الدول، وهذا يدل على جدية النظام وحرصه على تحسين إدارة المخاطر وتعزيز الاستقرار المصرفي.
- وتكاد تكون أوجه الاختلافات الرئيسية من حيث خصائص أنظمة التأمين في الدول المذكورة هي أن (هونج كونج وتايوان) تعتمدان طريقة القسط المتغير في احتساب أقساط التأمين، ويتميز نظام التأمين في تايوان عن بقية الدول بكونه يتمتع بصلاحيات واسعة في تخفيض المخاطر ويصنف وفقاً للجمعية الدولية لضماني الودائع من حيث مستوى الصلاحيات على أساس (Risk Minimizer).

المنارة للاستشارات
ww

الجزء الخامس: النتائج والتوصيات

اولاً: النتائج:

١- يتباين تأثير التأمين على الودائع على إدارة مخاطر الائتمان للبنوك فيما بين الدول باختلاف خصائص أنظمة التأمين.

٢- ساهمت أنظمة التأمين على الودائع في تحسين إدارة مخاطر الائتمان للبنوك في (هونج كونج، تايوان) وبالتالي نجحت هذه الأنظمة في تحقيق أهدافها في تعزيز الاستقرار المصرفي وحماية أموال المودعين، وبذلك يعتبر نظام التأمين في هونج كونج وتايوان هو الأفضل والأكثر أثراً في تحسين إدارة مخاطر الائتمان بين أنظمة التأمين في الدول محل البحث.

٣- لم تساهم أنظمة التأمين على الودائع في تحسين إدارة مخاطر الائتمان في البنوك في (البوسنة والهرسك، بلغاريا، إستونيا، هنغاريا، اليونان، صربيا)، بل أدى في أغلبها إلى نتائج عكسية على صعيد تعزيز نزعة البنوك لاتخاذ قرارات عند مستويات مرتفعة من مخاطر الائتمان أدت الى زيادة نسبة التسهيلات المتعثرة في هذه الدول، وبالتالي لم تنجح أنظمة التأمين في هذه الدول في تحقيق أهدافها من حيث تعزيز الاستقرار المصرفي وحماية أموال المودعين.

٤- يترتب على التأمين على الودائع نتائج إيجابية على صعيد تحسين إدارة مخاطر الائتمان في الدول التي تتبع طريقة القسط المتغير (القسط المرجح بالمخاطر) في احتساب أقساط التأمين المستحقة على البنوك، ويترتب على التأمين على الودائع نتائج سلبية على صعيد تعزيز نزعة البنوك لاتخاذ قرارات عند مستويات مرتفعة من المخاطر في الدول التي تتبع طريقة القسط الثابت في احتساب أقساط التأمين المستحقة على البنوك، وبخاصة في ظل ضعف أنظمة الرقابة والإشراف على البنوك.

المنارة للاستشارات
ww

٥- توسيع صلاحيات نظام التأمين على الودائع إلى مستوى "تخفيض المخاطر" يترتب عليه آثار إيجابية على صعيد تخفيض مستوى المخاطر التي يتعرض لها القطاع المصرفي، ويجب مراعاة خصوصية النظام المصرفي في كل دولة عند دراسة أثر التأمين على الودائع على مخاطر البنوك، حيث إن الأثر يختلف من دولة لدولة وفقا لعدة عوامل.

ثانيا: التوصيات:

١- توصيات لإدارة البنوك:

على الجهات المسئولة عن إدارة الأصول والخصوم بالبنوك الانتباه إلى أن تطبيق أنظمة التامين على الودائع هو نظام مساند لحماية المودعين وودائعهم في جانب الخصوم، بينما الاستثمارات أو الأصول الخطرة هي في جانب الأصول، وعليه فلا يجب الخلط وأن تقوم بعض الإدارات باتخاذ قرارات عند مستوى مخاطر أعلى على اعتبار أن البنك سيحميه تطبيق نظام التامين على الودائع. فتأمين الودائع يعالج آثار تحقق خطر الائتمان ولا يعالج أسبابه، و تكمن معالجة أسباب تحقق مخاطر الائتمان في إدارة الاصول والخصوم معاً، وفى هذا السياق يوصى بالتطوير والمتابعة المستمرة لأدوات قياس ومتابعة ومراقبة مخاطر الائتمان التي يتعرض لها البنك والكشف المبكر عنها، ووضع استراتيجيات مناسبة للتعامل تكفل تدنية آثارها غير المرغوبة والسيطرة عليها.

٢- توصيات للسلطات النقدية في الدول التي أدت أنظمة تأمين الودائع فيها إلى ارتفاع مخاطر الائتمان:

١/٢: إجراء تقييم موضوعي لمخاطر الائتمان التي يتعرض لها كل بنك من البنوك العاملة في الدولة على حدة، واتخاذ ما يلزم من إجراءات تصحيحية، والمراقبة المستمرة لمعايير منح الائتمان في البنوك ومراجعة بعض القروض للتحقق من استيفاء البنك للسياسات والدراسات الائتمانية السليمة.

المنارة للاستشارات
ww

٢/٢: التحول من طريقة القسط الثابت في احتساب أقساط التأمين إلى طريقة القسط المرجح بالمخاطر، والعمل على توسيع صلاحيات أنظمة التأمين على الودائع إلى مستوى تخفيض المخاطر.

٣/٢: تزويد نظام تأمين الودائع بصلاحية التحقيق مع الجهات التي لها علاقة بتعثر البنك ومقاضاتهم إذا استدعت الضرورة لذلك، وتزويد النظام كذلك بصلاحية انهاء أحقية أحد البنوك في التأمين على ودائعه إذا ما تكررت ممارساته المصرفية غير السليمة وعدم استجابته لتوجيهات وتعليمات الجهات الرقابية، حيث من شأن ذلك أن يخفف من المخاطر المعنوية التي يمكن أن تنشأ من قبل موظفي أو مدراء البنوك أو المدققين.

المنارة للاستشارات
ww

المراجع:-

أولاً: المراجع باللغة العربية:

١. عزمي أسامة، شقيري موسى، **إدارة الخطر والتأمين**، الطبعة الأولى، عمان، دار الحامد للنشر والتوزيع، (٢٠٠٧).
٢. حسين بلعجور، رابح بوقرة، **إدارة المخاطر المصرفية بالإشارة إلى حالة الجزائر**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر،(٢٠٠٧).
٣. دينا فتحي عبد السلام، **إدارة الأخطار المالية بالبنوك التجارية دراسة تحليلية بالتطبيق على السوق المصري**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بني سويف، مصر، (٢٠١٤).
٤. سلطة النقد الفلسطينية، **دائرة رقابة المصارف، الجوانب العملية في إعداد وتصميم نظام لضمان الودائع**، (٢٠٠٨).
٥. عبد العاطي لاشين محمد منسي، **سعر الفائدة والبنوك والبورصات وتعريف الربا بين فقه الحيل واجتهاد أهل العلم**، الطبعة الأولى، القاهرة، دار الفجر للنشر والتوزيع، (٢٠١٣).
٦. عبد العزيز دغيم، ماهر الأيمن، إيمان انجرو، **التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الإقراض المصرفي**، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (٢٨) العدد ٣ (٢٠٠٦).
٧. علي حسين زاير، **تطبيق نظام التأمين على الودائع في العراق ودوره في سلامة أداء المصارف التجارية**، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد (١٠)، العدد (٣٣)، (٢٠١٥).
٨. عيد احمد أبو بكر، **دراسات وبحوث في التامين**، عمان، دار صفاء للنشر والتوزيع، (٢٠١٠).
٩. وجيه عبد الله فهمي، **أسلوب كمي مقترح للتأمين على الودائع بالبنوك التجارية(نظام تأميني مقترح)**، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة القاهرة، مصر، (٢٠٠١).

المنارة للاستشارات
ww

ثانياً: المراجع باللغة الانجليزية:

1- Asli Demirguc-kunt, Edward Kane, Luc Laven, **Deposit Insurance Database**, IMF Research Department, Working Paper 14/118, (2014).
2- Claudia Lambert, Felix Noth and Ulrich Schüwer, **How Do Insured Deposits Affect Bank Risk: Evidence from the 2008 Emergency** Economic Stabilization Act, German Institute for Economic Research, (2014)
3- Felipe Aldunate, **Deposit insurance**: **Bank Risk Taking and Failures**: Evidence from the early 20th century, State Deposit Insurance System,(201٥).
4- International Monetary Fund (IMF)**, eLibrary Data,**2014
5- International Monetary Fund (IMF), Financial Soundness Indicators (FSIs**), Concepts and Definitions**,(2016)
6- International Association of Deposit Insurers (IADI), **Annual Survey Results,** (2014)
7- International Association of Deposit Insurers (IADI), **Core Principles For Effective Deposit Insurance Systems**, Working Paper (2014).
8- International Association of Deposit Insurers (IADI)**, Glossary of Terms and Definitions,(**2016**).**
9- Laeven Luc and Fabián Valencia, **Systemic Banking Crises Database: An Update**, IMF Working Paper, Research Department WP/12/163, (2012).
10- Philip Davis and Ugochi Obasi, **Deposit Insurance Systems and Bank Risk**, Economics and Finance Working Paper Series , Brunel university, west London, Working Paper no.09-26, (June-2009),

المنارة للاستشارات
ww